

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٣٣

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز: \_\_\_\_\_

نائب عام محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

- مصري الجنسية .

بتاريخ \_\_\_\_\_ خ ٢٠١٣/١/٢١ تقدم المميز بهذا التمييز  
للطعن في القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١/١٦ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية  
الجناية رقم (٢٠١٢/١٤٤٦) المتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من  
جناية هتك العرض بحدود المادة ( ٢٩٩ ) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء  
وفقاً للمادة ( ٣٠٥ /١/أ) من القانون ذاته .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه

للسبب التالي :

أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات  
والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض

وفقاً لإسناد النيابة وليس كما ذهبت إليه المحكمة حيث أن قيام المتهم بالمناداة على المجني عليه وإدخاله إلى بناية قيد الإنشاء وتقبيله على فمه وخديه ووضع يده على ظهره ومؤخرته بعد قوله له " أنا بحبك وأنت حبيبي " ومحاولة إدخاله إلى غرفة داخل هذه البناية كل تلك الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جرم هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ( ٢٩٩ ) عقوبات وبالتالي فإن ما توصلت إليه المحكمة من تعديل وصف التهمة غير مبني على أساس قانوني سليم فما أقدم عليه المتهم من أفعال يستحق أن يلقي بموجبها عقوبة رادعة له ولغيره ممن يستغلون صغر سن الأطفال لقضاء حاجاتهم وغرائزهم .

\* قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ( ٢٠١٢/١١٤٧ ) تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة :

هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ( ٢٩٩ ) عقوبات .

وقد ساقنت النيابة العامة واقعة بنت على أساسها الاتهام الموجه للمتهم تمثلت بما يلي :

أنه وبتاريخ ٢١ / ٩ / ٢٠١٢ كان المجني عليه والبالغ إحدى عشرة سنة في طريقه يسير أمام بناية تحت الإنشاء وكان المتهم يعمل حارساً وقام المتهم بالمناداة عليه وسار معه إلى داخل العمارة وأثناء ذلك كان يكلم المجني عليه ويقول له (أنا بحبك وأنت حبيبي ) وقبله على خديه وعلى فمه ووضع يده على ظهره ومؤخرته وكان يمسك بالمجني عليه لإدخاله إلى غرفة له داخل البناية عند ذلك خاف المجني عليه وقال له أنه سيعود كونه تأخر على والده وتمكن من الإفلات من المتهم

وأخبر والدته وشقيقه الذي توجه للبحث عن المتهم ووجده بالقرب من مكان عمله وامسك به وسلمه للشرطة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

أن المتهم يعمل حارساً لبناء قيد الإنشاء تابع لمدرسة التي يدرس فيها المشتكى ( سوري الجنسية ) البالغ من العمر أحد عشر عاماً وهو من مواليد ( ٢٠٠١ / ٥ / ٨ ) ، وبتاريخ ٢١ / ٩ / ٢٠١٢ حضر المشتكى إلى المبنى تحت الإنشاء الذي يعمل به المتهم وذلك لأخذ ساعة مسامير وعده بها المتهم فقام المتهم بتقبيل المشتكى على فمه وخده ووضع يده على ظهر المشتكى عند ذلك غادر المشتكى المكان وعندما وصل منزل ذويه أخبرهم بما حصل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واعترف المتهم بأنه قام بتقبيل المشتكى على فمه وخده ووضع يده على ظهره .

وبتاريخ ١٦ / ١ / ٢٠١٣ وفي القضية رقم ( ٢٠١٢ / ١٤٤٦ ) أصدرت حكمها المتضمن:

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم (مصري الجنسية) من جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات إلى جنحة المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٥ / ١ / أ) من قانون العقوبات.

٢- وعملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٥ / ١ / أ) عقوبات بالحبس لمدة ستة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المميز بالقرار الذي طعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز المنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث تعديلها وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض بحدود المادة ( ٢٩٩ ) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة ( ١/١/٣٠٥ ) من قانون العقوبات .

وفي هذا نجد أن لمحكمة الجنايات الكبرى كمحكمة موضوع بمقتضى المادة ( ١٤٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الصلاحية التامة بالأخذ بما تقنع به من البيانات وطرح ما سواه بلا معقب عليها من محكمتنا في هذه المسألة الموضوعية ما دامت النتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة .

وفي الحالة المعروضة فإن الأفعال التي قارفها المتهم ( المميز ضده ) بحق المجني عليه أسعد والمتمثلة :

١- بتقبيله المشتكى عليه على فمه وخذاه .

٢- وضع يده على ظهر الطفل .

تشكل سائر أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة ( ١/١/٣٠٥ ) من قانون العقوبات ، كون الأفعال التي قام بها المتهم لم تستطل إلى أماكن العفة التي يحرص سائر الناس على صونها والحفاظ عليها ، وكما انتهى لذلك القرار المطعون فيه وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة مما يجعل هذا السبب حرياً بالرد .

هذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/٢ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق ب.ع

